مسرد الخبرات العملية

بيروت 10-2-2013

استهلت حياتي المهنية قبل تخرجي من الجامعة وخاصة وأنا طالب في السنة الجامعية الثالثة عام 1989 حين تعاونت مع مجموعة من المعيدين لتأمين مواد التدريس لهم بتسلسل المحاضرات واختيار العديد من نماذج التطبيقات والملخصات الخاصة بي لتكون مادة تدريس بين أيديهم، وفي سنة التخرج عام 1990 توسع الأمر للمتابعة مع الزملاء بشكل كبير وخاصة المنتسبين منهم وكان التميز باعتماد العديد من أساتذتي خاصة في المراجعة والمحاسبة المتقدمة على حلولي وأساليب ترتيبي لبعض الفصول الصعبة التي أنجزتها خلال التوقف القصري للجامعة بسبب الحرب.

كما استعان بي معهد تقني للعلوم التجارية للتدريس المؤقت فيه وأنا في سنة التخرج.

- أول عمل بعد التخرج كان منصب معيد للمحاسبة المتقدمة ولمدة سنة.

- وتوصية الجامعة لأكبر مكتب محاسبة في لبنان مكتب عميد المحاسبة أبو شقراء، وكان هذا قبل نشؤ جمعية خبراء المحاسبة المجازين في لبنان.

ثم توزعت مجالات عملي بين التعليم والتدريس المالي والتجاري في الجامعة والمعاهد التقنية، وبين العمل المحاسبي الميداني في مكاتب الخبرة والعمل المحاسبي الوظيفي حتى كان لي مكتبي المحاسبي الخاص.

في سنة تخرجي والسنوات الثلاث التالية عليها عملت مع وزارة التعليم المهني والتقني اللبنانية في تأسيس مواد تدريس العلوم التجارية لمراحل(TS - BT -BP)، وهي المرحلة التي شهد فيها لبنان بناء مؤسساته ووزاراته بعد الحرب، فكان التعاون مع الفرنسيين لتأمين مواد التعليم وكانت حلقات الترجمة للعلوم ذات الصلة، وانتهت هذه الفترة بعد استقرار مسودة مواد العلوم التجارية وقد قرنت ذلك بالمشاركة في التصحيح الرسمي للشهادات التجارية الرسمية.

تابعت وحتى العام 1999 التعليم التجاري في المعاهد التقنية لمواد المحاسبة والرياضيات المالية، ثم تفرغت للتعليم الجامعي والذي بدأته ثانية بعد منصب المعيد عام 1993، في جامعة الأوزاعي كلية إدارة الأعمال الإسلامية لمختلف مواد المحاسبة والتدقيق، بمنهج مقارن مع العلوم الإسلامية وهو ما شجعني على التسجيل في ماجستير الدراسات الإسلامية بالإضافة لماجستير المحاسبة في جامعة بيروت العربية والذي لم يكتمل وتأجل عدة مرات، غير أني انشغلت عن الماجستير الإسلامي لسنوات بسبب زحمة الأعمال المحاسبية المنتظمة والخاصة بعد تأسيس مكتبي الخاص والتعليم المهني.

في عام 1995 بدأت مشاركاتي مع البنك الإسلامي للتنمية بدوراته خاصة في العلوم المالية الإسلامية ومنها الزكاة والوقف ولحقتها العلوم المالية الأخرى وبعد سنوات كنت أحد محاضريهم في علوم الاقتصاد والمال الإسلامي، وتوالت كتاباتي ومواد التدريب بعد ذلك حتى كانت الأبحاث المحكمة قبل الدكتوراه وأخرى بعدها لضرورات الترقية العلمية الجامعية.

غير أن عام 1999 أطلقت عليه عام التحول والنقلة النوعية، فقد تركت التعليم المهني لصالح التعليم الجامعي وتفرغت للماجستير في العلوم المالية الإسلامية وأتممته عام 2002، وأتبعته بالدكتوراه والتي انتهت عام 2005، وكانت ترقيتي لأستاذ مساعد عام 2009 ورتبة أستاذ دكتور عام 2013.

في عام 2000 وبمشاركة مع صديقي د. عايد شعراوي رحمة الله ود. أنور سوبره أسست بيت الاستشاري للاهتمام بنشر الوعي بالاقتصاد والمصرفية الإسلامية والعلوم الموازية لها في لبنان، فضلاً عن تقديم

الخدمات الاستشارية المالية والشرعية والفنية للمؤسسات والشركات.

وفي عام 2002 انتدبني صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية بناء لترشيح مدير عام صندوق الزكاة في لبنان المرحوم د. مروان قباني لعضوية مجلس أمناء صندوق الزكاة، وأوكلت لي مهمة تطوير النظم والبرامج والعمل على نشر الوعي الزكوي على مختلف الأراضي اللبنانية، وكان من ثمرة ذلك التعاون مع بيت الزكاة الكويتي والمشاركة بالمؤتمر العالمي للزكاة بعدة من دوراته وبعض أبحاث مدونة منشورة.

أتعاون ومنذ العام 2004 مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وقد ألقيت في النقابة العديد من المحاضرات وعقدت جملة من الدورات التدريبية في المحاسبية والزكاة والإرث والعديد من الموضوعات المصرفية والتدقيقية الإسلامية.

وفي عام 2004 كان ترشيحي لاتحاد الجامعات الإسلامية للمعاونة في برنامج إعداد مقررات التعليم العالي في العالم الإسلامي في العشرين سنة القادمة، وتوليت مهام إدارة حلقات التوصيف والتي تجاوزت خمس عشرة لجنة، وبعدد دكاترة لا يقل عن ثمانية في كل لجنة وبعضها وصل لضعف العدد السابق، وكان الشق الأوسع منها في العلوم الفقهية عامة والمالية والاقتصادية الإسلامية خاصة.

ورشحت عام 2005 من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في البحرين لتدريس مواد التأمين التكافلي في الجامعة اليسوعية كلية الضمان والتأمين لمرحلتي الليسانس والماجستير، وكان ذلك جواباً على طلبهم المقدم لهيئة أيوفي في البحرين لانتداب خبير بالتكافل لتدريس هذه المادة لطلبتها. وكان هذا بعد تعاون لسنوات مع هيئة أيوفي والذي تدرج فيه التعاون معهم من مهتم ودارس لمعاييرهم ومشاركاً في ندواتهم ومؤتمراتهم إلى محاضر ولعدة سنوات في مؤتمراتهم، الفقهية للهيئات الشرعية والفنية المنظمة بالتعاون مع البنك الدولي.

كما أصبحت ومنذ عام 2009 عضو في الهيئات الشرعية لهيئة أيوفي وكان من مهامنا مناقشة المعايير قبل اعتمادها، وأضحيت مدرباً في شهادتي(CSAA -CIPA).

في بداية 2007 التحقت ببيت التمويل العربي (مصرف إسلامي) متولياً منصب مدير التدقيق الشرعي، فكانت الفرصة العملية لممارسة الكثير مما تعلمت وكتبت فيه أو دربت عليه، لينفتح أمامي درب تشخيص الكثير من المشاكل التقنية والعملية فضلاً عن ضرورة تحويل الكثير من التنظير إلى برامج تقنية عملية وفي مقدمها العمل الشرعي التدقيقي والرقابي، وكان تجربة خصبة شاركت التنفيذيين مشاكلهم وإيجاد الحلول لها كما كنت همزة الوصل بين الهيئة الشرعية والإدارة والجسم التدقيقي، وقد تعمقت تجربتي وألزمتني الحاجة المرصودة في الصناعة من نقص الخبرات والكفاءات وبعض العلوم العملية، للسعي لتبسيط الأمر وتحويله لمواد يمكن اكتسابها، فتتالت مؤلفاتي في هذا المضمار بلغة مبسطة غير مستغرقة في الفقهيات قريبة من لغة الممارسين والدارسين، وقد شجعني على ذلك كتابي الأول للجامعة اليسوعية والمختص بالرؤية الفنية والشرعية للتأمين التكافلي. فكانت الكتب المختلفة وقد **اعتمد للتدريس الجامعي منها خمسة**، وهذا ترتيبها حسب تتالي التأليف:

1. وهم الربح في ربا المصارف، بيت الاستشاري.
2. التأمين بين النظام الوضعي والشرعي، دار بيروت المحروسة.**(معتمد للتدريس الجامعي)**
3. دليلك إلى الزكاة، منشور الكترونياً.
4. الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي (النشأة، الممارسة والمستقبل)- دار العلوم العربية.

5. الإطار الفكري والتطبيقي للنظام المحاسبي العام "في الشركات والمؤسسات"، الدار الجامعية. **(معتمد للتدريس الجامعي)**

6. المصارف الإسلامية من النشأة إلى الاجتهاد - دار العلوم العربية. **(معتمد للتدريس الجامعي)**

7. في تأسيس وإدارة شركات التامين التعاوني والتكافلي - دار العلوم العربية. **(معتمد للتدريس الجامعي)**

8. المالية العامة والنظام المالي الإسلامي (الاقتصاد العام- بيت مال المسلمين) - دار العلوم العربية. **(معتمد للتدريس الجامعي)**

9. وقريباً، **الاقتصاد الإسلامي** بتقسيمات كتاب الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سام ويلسون.

منذ العام 2008 بدأ تعاون تدريبي مع اتحاد المصارف العربية في المنطقة العربية وتركيا، في مجال المصرفية الإسلامية وعلوم الاقتصاد الإسلامي ذات الصلة.

في 2009 وما بعدها بدأت تردني طلبات تحكيم خاصة بين شركاء أو أخوة متخاصمين من أفراد ومن بعض المحامين لعملائهم الملتزمين شرعاً، وكان اهتمامي بالتحكيم نضج بعد تأسيس مركز التحكيم الإسلامي الدولي فتعرفت على الكثير من هذا العمل وآلياته فضلاً عن خبرتي كاستشاري في بيت الاستشاري.

في عام 2010 بدأت التعاون والتدريب مع المعهد الدولي للوقف فكانت دورات في مختلف دول الخليج ولبنان، كما كان تعاون تدريب وقفي مع بنك التنمية الإسلامي والحكومة القطرية في قطر، وآخر مع حكومة دبي وغيرهما.

في عام 2011 ترشحت لمنصب أمين عام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكنت من ضمن أسماء اللائحة المختصرة وذكر أن المنافسة انتهت بيني وبين الفائز بالمنصب أخي وصديقي د.خالد فقيه وفقه الله.

في عام 2012 رشحت بعض كتبي لجائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة والتمويل الإسلامي.

وقد كان لي عشرات المشاركات في المؤتمرات العلمية والفقهية والفنية والمتخصصة في مختلف الدول وجلها في الخليج إلى جانب كبار أستذتنا وعلمائنا الأفاضل فضلاً عن عشرات دورات التدريب في مختلف فنون المالية الإسلامية والعلوم الإدارية والمحاسبية.

وقد منَّ الله علي بالقراءة والتدريب والممارسة باكتساب العديد من **المهارات والخبرات:** الإدارية، المحاسبية، التقارير المالية، التخطيط الاستراتيجي، الاتصال الإستراتيجي، الإستراتيجيات المالية، التفكير النقدي، تطوير الأعمال المالية والشرعية، الهيكلة المالية والشريعة، التمويل الإسلامي، الدراسات الإسلامية، هيكلة المنتجات، الهيكلة التنظيمية، حل المشكلات، إدارة الفريق، التدريب، كتابة التقارير،

الإدارة الرشيدة.

وفي مجال التنمية البشرية، إدارة وتحفيز فرق العمل، إدارة المهمات وفرق عملها والعمل بالإنجاز القياسي، الحث على الإبداع والمعاونة على حسن تحقيقه، التنمية الذاتية وتطوير المهارات الشخصية، إدارة الأزمات بتحديدها بدقة وتوصيف مركباتها للتغلب عليها، التدريب على إدارة الذات الشخصية المهنية، كتابة التقارير المهنية المباشرة المتخصصة والقصيرة، فضلاً عن رسم الهياكل التنظيمية وكتابة النظم الداخلية وما يتبعها من سياسات وإجراءات وتوصيف وظيفي.

وفي مجال توظيف الشريعة في واقع الممارسة: تكييف المشكلة بدقة وردها للأصول الشرعية، تبسيط اللغة الشرعية للممارسين وخاصة في الجوانب المالية، إحداث اختراقات شرعية في جدر العقبات العملية، اقتراح حلول شرعية للعديد من الموضوعات المالية المعاصرة.

خلال خبراتي المختلفة المحاسبية والتعليمية والفنية الشرعية كانت تستهويني **علوم الفكر والإبداع والتحفيز الإداري والتنمية البشرية** فتدربت على الكثير منها ودربت على بعضها ولا زالت ضمن قراءاتي الأولى الممتعة لي واستخدم بعضها مع طلبتي وفي عملي كمحكم ومستشار وهي نافعة جداً أتمنى يوماً أن يكون لي فيها بصمة متميزة.